مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٠٧**

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مانتوفاني	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد بيريز
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونخوا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد الأنصاري
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سنستمع إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير جون فيربيكي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وأعطيه الكلمة.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالانكليزية): هذا هو تقريري الرابع الذي أقدمه إلى مجلس الأمن عن فترة تسعين يوما وفقا للفقرة ١٨ من بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تعقد اللجنة أي جلسات للمشاورات غير الرسمية ولكنها أنجزت عملها خارج غرفة الاجتماع. وكما يذكر الأعضاء، تتعلق الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بالإخطارات التي ترسلها الدول المعنية إلى اللجنة بنيتها تسديد أو تلقي مدفوعات، أو الإذن بوقف تجميد الأموال فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل إدراج أسماء الأشخاص والكيانات في مرفقات القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بوصفهم خاضعين لتجميد الأصول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة ٨ إخطارات من هذا النوع.

قرر مجلس الأمن في الفقرة ١٩ من منطوق القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أن تقوم جميع الدول بتقديم تقارير إلى اللجنة في غضون ٦٠ يوما من اعتماد القرار بشأن التدابير التي اتخذتها بغرض تنفيذ الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و٧ و ٨ و ٩ و١٠ و ١٢ و ١٧ من منطوق القرار. وفي الفقرة ٨ من منطوق القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، طلب المجلس من جميع الدول أن تقدم إلى اللجنة في غضون ٦٠ يوما من اتخاذ هذا القرار تقارير عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ الفقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من منطوق القرار.

ومنذ أن أحطت المجلس علما في المرة الماضية، تلقت اللجنة تقريرين إضافيين بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وخمسة تقارير إضافية موحدة بموجب القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) . وبهذا يكون مجموع التقارير المقدمة بموجب القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) ٧١ تقريرا. وجميع الدول التي قدمت تقارير أكدت للجنة التزامها بتنفيذ القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في القرارين.

وأخيرا، تلقت اللجنة رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من إحدى الدول الأعضاء، ترفق فيها لعلم اللجنة نسخة من رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعثتها الدولة العضو نفسها إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحيل إليه باسم مجموعة البلدان الموردة للمواد النووية، قائمة من المواد والمستعملين النهائيين ووكلاء المشتريات الذين رفضت لهم تلك البلدان، بصفتها الوطنية، تصدير مواد ذات صلة بالأنشطة النووية إلى إيران.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن شكري لأعضاء اللجنة الخمسة المنتهية ولايتهم على تعاونهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير فيربيكي على إحاطته الإعلامية.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تتقدم بالشكر للسيد فيربيكي على تقريره بشأن الأنشطة الأخيرة للجنة المعنية بالجزاءات المفروضة على إيران.وقد قاد اللجنة ببراعة، ونشكره على خدماته.

إن تقرير الـ ٩٠ يوما يوضح تماما أن إيران لا تمتثل بالتزاماتها التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن. وهذه مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة للمجلس، وينبغي أن نتابع هذا الموضوع إلى أن تتم معالجة كافة الشواغل المتعلقة ببرنامج إيران النووي.

وكما ذكر السيد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ثلاث مناسبات منذ اعتماد القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) في شهر آذار/مارس، فشلت إيران في الامتثال لالتزاماتها بتعليق جميع أنشطة الانتشار النووي الحساسة. وبالرغم من إحراز تقدم محدود في خطة العمل المشتركة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن إيران لا تتعاون تعاونا تاما وشفافا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيقاتها.

يجب على إيران أولا أن تعلق أنشطتها في مجال الانتشار النووي الحساسة بدون تأخير، ومن ثمّ يمكن التفاوض في إطار مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائدا واحد، وثانيا، أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنفيذ خطة العمل.

وما زالت الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق من عدم امتثال إيران. وتواصل مجموعة الخمسة الدائمين زائدا واحد مشاوراتها في العواصم، ونأمل أن نخرج بصيغة لمشروع قرار جديد بشأن الجزاءات نعرضه على المجلس في أسرع وقت ممكن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتحدث بعض الشيء عن الإعلان الأخير للاتحاد الروسي بشأن إرسال اليورانيوم المخصب لاستعماله في محطة الطاقة النووية التي يجري تشييدها في بوشهر. ففي حين يمنع القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) الدول عن مساعدة إيران بالعناصر الحساسة من دورة الوقود النووي، يستثني تقديم المساعدة والوقود النووي للمفاعلات النووية التي تعمل بالماء الخفيف مثل محطة بوشهر. وكما ذكر الرئيس بوش أنه، بينما يؤيد قرار روسيا، تثبت ترتيبات روسيا لتزويد محطة بوشهر بالوقود النووي خلال كل فترة تشغيلها شيئا واحدا: أن إيران لا تحتاج لمواصلة تخصيب اليورانيوم والجوانب الحساسة الأخرى من دورة الوقود النووي للحصول على الطاقة النووية.

وقد انضممنا إلى روسيا والأعضاء الآخرين من مجموعة الخمسة الدائمين زائدا واحد لنعرض على إيران، إذا امتثلت لشروط المجلس، التعاون على تطوير برنامج طاقة نووية مدني. ويشمل ذلك دعما دوليا نشطا لبناء أحدث المفاعلات النووية التي تستعمل الماء الخفيف وتزويدها باستمرار بالوقود النووي. فإذا كانت إيران جادة في استعمال الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، فإن أفضل طريقة هي أن تعلق أنشطتها في مجال الانتشار النووي الحساس وأن تقبل العرض الذي قدمه الخمسة الدائمون زائد واحد.ونحن في انتظار الرد من إيران.

السيد الأنصاري (قطر): شكرا سيدي الرئيس، أود في البداية أن أشكر سعادة السفير فيبريكيه على الإحاطة التي قدمها، ونظرا لما توليه دولة قطر من أهمية للوصول إلى حل سلمي لمسألة الملف النووي الإيراني، وخاصة انطلاقا من عوامل إقليمية، نود أن ندلي ببعض الملاحظات التالية.

تؤكد دولة قطر على اعتبار أن الحل السلمي لقضية الملف النووي الإيراني، هو الخيار الأمثل والنموذجي، كما صدر التأكيد نفسه عن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعقودة بالدوحة – قطر. وإذ نؤكد على الحق الكامل لكافة الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية للأغراض السلمية، بموجب المواد ذات الصلة من المعاهدة، نؤكد مجددا على أهمية شمول معاهدة عدم الانتشار لجميع الدول في الشرق الأوسط دون انتقائية أو تمييز، وبما سيساهم في تعزيز الثقة ودرء أسباب الانتشار النووي، خاصة أنشطة الانتشار غير المرئية.

وبعد الاطلاع على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة إيران النووية، نرحب بالتفاهم المبرم بين أمانة الوكالة وإيران، في آب/أغسطس ٢٠٠٧، حول خطة عمل لحل المسائل العالقة بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات. ونعتقد أن التقرير قد تضمن مؤشرات مشجعة وبوادر من التعاون في تقديم معلومات هامة للوكالة. ولذلك فإننا نشجع إيران على الاستمرار في نهج التعاون المبين في التقرير، والإجابة على استفسارات الوكالة، لحل باقي الأمور العالقة وبناء الثقة، خاصة وأننا نلاحظ أن التقرير تضمن أيضا تأكيدات في بعض الجوانب من الوكالة، على تطابق بعض نتائج الفحص والجرد الذي قامت به، مع المعلومات التي قدمتها إيران والمشار إليها في التقرير. كما أن الوكالة بانتظار الردود من إيران على استفسارات تتعلق ببعض الأمور العالقة، والتي نأمل أن يتم حسمها قريبا.

وفي الختام، نحث في هذه المرحلة على التزام السياسة الهادئة من الجميع وعدم التأثير على استقلالية الوكالة لقيامها بالولاية المناطة بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، أود أن أشكر السيد فيربيكي جزيل الشكر على إحاطته الإعلامية وقيادته الفعالة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لا يوجد متكلمون آخرون في القائمة. وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.